

ظاهرة الاشتراك في الدرس الأصولي في ضوء مقاربة سهراب الديه القراني

إعداد: سفيان شايده (طالب دكتوراه ل.م.د.)

المشرف: د. مصطفى مسيري / الأستاذ المحاضر بقسم اللغة العربية -
جامعة سيدي بلعباس

لقد اهتم اللغويون والأصوليون القدماء بظاهرة الاشتراك، حيث دونوا فيه مؤلفات تعدّ مظان للمشارك اللفظي، تلميحاً أو استقلالاً بموضوعه، وهذا سيبيويه يشير إليه دوناً تسميته، فقال: "هذا باب اللفظ للمعاني (...). اعلم أنّ من كلامهم (...). اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين (...). واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير"¹، ومن الرواد الذين اعتنوا في التأليف في هذا المجال "الأصمعي" (215هـ) ولأبي عبيد القاسم بن سلام² في كتابه (الأجناس في كلام العرب وما اشبه في اللفظ واختلاف في المعنى)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) لليزيدي (225هـ)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبي العميث (240هـ)، غير أنّ كتاب (المنجد) لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بـكراع النمل (310هـ)، يعدّ من أشمل كتب العربية القديمة التي ألّفت في موضوع الاشتراك اللفظي، ونجد أيضاً أبي الفتح عثمان بن الجني أورده مشيراً إليه دون

إصطلاحه بعبارة "إتفاق اللفظين واختلاف المعنيين (...)" فإنّ هذا الضرب كثير في كتب العلماء، وقد تنابّه أقوالهم، وأحاطت بحقيقته أغراضهم (...)²."

وهنا نلفت الانتباه بأنّ الاشتراك اللفظي "يُمثّل ظاهرة مثيرة لجوانب متعدّدة من الآثار الدلالية، كما أنّها من قبل هذا، ظاهرة مثيرة للجدل بين اللغويين والأصوليين"³، ونلمس ذلك بوضوح في معالجة بعض الطوائف الأصولية من أنّها تغلب عليها النزعة العقلية المنطقية في تناولها لهذه الظاهرة، وهو جليّ في كتبهم، إذ أخذ الأصوليون بمبدأ المناطقة في التفريق بين الألفاظ المشتركة وغيرها ممّن تُشابهها في بعض ما يقتضيه الحدّ الخاص بالمشترك وغيره. ومن الملاحظ أيضاً عن هذه الظاهرة الدلالية أنّ ألفاظها المشتركة تتّصف "بندرتها في اللغة العربية، إذا ما قُورنت بالألفاظ المترادفة"⁴، ولأنّ الأصل في الألفاظ هو اختصاص كلّ منها بمعنى واحد يستقل به عن غيره من الألفاظ، فالألفاظ وسيلة للتّفاهم ولا يجوز التباس دلالاتها في أكثر من معنى، لئلا تكون المعاني غامضة"⁵. وهنا يظهر اعتناء العقل الأصولي بالألفاظ ومفاهيمها وأنساقها وعلاقاتها بالمعاني، بوصفها قناة توصيلية للخطاب الشرعي في دائرة التشريع التّكليفي الموجه إلى الفكر الإنساني، بُغية الابتعاد عن الفهم

الخطأ والتأويل الفاسد، الذي يُنتجُه الغموض الدلالي، ومن هنا كان الحرص شديداً على إستقراء الدلالة من خلال الألفاظ، تحديداً لها ومحاولة للربط بين اللفظ ومسمّاه في حدود قصد الشارع، لأنّه الغاية المنشودة التي يصبو إليها الأصوليون.

تعريف المشترك اللفظي: -لغة: قال ابن فارس: "الشين والراء والكاف أصلان أحدهما يدل على المقارنة وخلاف انفراد (...). فالأوّل الشَّرْكَه وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما"⁶، وفي اللسان: "الشَّرْكَه والشَّرِكة سواء مخالطة الشَّرِكين يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر"⁷. وقال الزبيدي: "واسم مشترك تشترك فيه معان كثيرة كالعين ونحوها، فإنّه يجمع معاني كثيرة"⁸.

اصطلاحاً: لقد وُضعت لتحديد ماهية المشترك عند الأصوليين تعريفات عديدة، تكاد تتفق معظمها على ما حدّده، ومن تعريفاتهم المشهورة المتداولة قولهم "هو اللفظة الموضوعية لحقيقتين، أو أكثر وضعا أولاً من حيث هي كذلك (...)"⁹، ويضيف بياناً لهذا الإطلاق في التعريف مبيناً محترزاته الحُدِّيّة، الباحثُ محمود توفيق قائلاً: "اللفظ الواحد المتناول لعدد من معان من حيث هو كذلك، بطريق الحقيقة على السواء

(...)، والشَّرط في المشترك اللفظي، أن يوضع وضعا أوليا، فإذا وُضع لمعنى، ثم نُقل لآخر لعلاقة، كما في المجازات أو غيرها، كما في الألفاظ المنقولة، لا يكون من المشترك اللفظي (...). فالتَّعدد والتَّنوع والوضع الحقيقي سمات أساسية في ما وُضع له اللفظ المشترك¹⁰. وعرفه الغزالي بأنَّه: "اللفظ الواحد المطلق على مسميات مختلفة، كلفظ العين للذهب والشمس والميزان وعين الماء"¹¹، ولا يخفى من هذا التعريف خلوه من المنع، القاضي بدخول الحقائق وغيرها وتعدد المسميات، حيث يُشرك فيه المتواطئ والمشكك من حيث اختلاف أفراده وتعددتها. وعرفه من الأصوليين السبكي قائلا: "المشترك هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين أو أكثر دلالة على السواء عند أصل تلك اللغة سواء أكانت الدالتان مستفادتين من الوضع الأول أو من كثرة الاستعمال وفي قولنا {الواحد} احتراز عن الأسماء المتباينة والمترادفة، وفي قولنا "على معنيين مختلفين" احتراز عن الأسماء المفردة وعن اللفظ المتواطئ، فإنَّه يتناول الماهية، وهي معنى واحد وإن اختلفت محالها، وقلنا "عند أهل تلك اللغة (...)"، إشارة إلى أنَّ المشترك قد يكون بين حقيقتين لغويتين أو عرفيتين أو عرفية ولغوية"¹². ومنه كدلالة القرء على الطَّهر والحيض. والجون على البياض والسَّواد وعَسَس على أقبل وأدبر والعين على الباصرة والجارية والذهب والباء على الإلصاق والتبعض. وتابعه في هذا السيوطي¹³، وغيره من المتأخرين¹⁴، لكن ما يفهم من الحدِّ السابق أنَّ الدلالة المستفادة من

اللفظ المشترك في مقام السياق التّواصلي أوّلا "متعيّنة سواء مع الإطلاق أو قيام القرينة لا بدلية ولا شمولية، فيخرج به دلالة المطلق، لأنّ المشترك يتناول واحدا عينا عند المتكلّم مجهولا عند السّامع، والمطلق يتناول واحدا غير عين شائعا في الجنس، يتعيّن ذلك باختيار من فوّض إليه، كما تخرج به دلالة العام، لأنّه يتناول الأشياء من جنس واحد، بمعنى واحد يشمل الكلّ، والمشارك يتناولها بمعان مختلفة"15.

وأما الرّازي فقد عرفه في المحصول بأنّه: "اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعا أوّلا من حيث هما كذلك، فقولنا "الموضوع لحقيقتين مختلفتين" احترزنا به عن الأسماء المفردة وقولنا "وضعا أوّلا" احترزنا به عما يدلّ على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز، وقولنا "من حيث هو كذلك" احترزنا به عن اللفظ المتواطئ، فإنّه يتناول الماهيات المختلفة، لكن لا من حيث إنّها مختلفة، بل من حيث إنّها مشتركة في معنى واحد"16.

موقف القرافي من التعريف واعتراضاته: لم يرتض القرافي هذا التعريف، حيث رأى فيه قيودا إحترافية لا جدوى منها ولا طائل، إذ اعتبرها زائدة في حدّ المشترك لا تستقصي جميع أفرادها، ولا تمنع دخول أفراد خارجة عنه فيه، فانتقض تلك المحترزات التي قرّرها الرّازي، وضمّنها في حدّ المشترك اللفظي قائلا:

* الاعتراض الأول على قوله {مختلفين} "17 قال القرافي :
"فإنّ كلّ قيد في حدّ إنّما يُحتَرز به عن ضده، فيحتَرز
بالمختلفات عن وضع للمتماثلات، لكن الوضع للمثليين محال
عقلا، فلا حاجة للاحتراز عنه-وبرهانه- أنّ المثليين لا بدّ أن
يمتاز كلّ واحد منها عن الآخر بشخصه وبعينه عن الآخر
فالواضع إمّا أن يتّخذ التعيين في المسمى أم لا، فإن أخذه جزءا
من المسمى في كل واحد من المثليين أو في أحدهما لزم أن يكون
وُضع للمختلفين، لا للمثليين لأنّ المثل بعد التعيين يخالف
للمثل الآخر بالضرورة، وإن لم يأخذ التعيين وما وقع به
التشخيص في التسمية، والقاعدة العقلية أنّ المثليين إذا حُذف
عنهما مُشخصاتهما لم يبق إلا القدر المشترك بينهما والمشارك
بينهما واحد والواحد ليس بمثليين فلما وُضع حينئذ لمثليين علمنا
بالضرورة أنّ الوضع للمثليين متعذر مستحيل، والمستحيل لا
يحتَرز عنه"18.

*الاعتراض الثاني على قول الرازي "إحتَرزنا به عن
الأسماء المفردة"19، قال القرافي : "أقول :لفظ السّواد
والبياض، لفظان مفردان وقد وُضعا لمختلفين، وهما السّواد
والبياض، وإن أراد به كل لفظ مفرد على حاله من غير أن
يضاف إليه غيره، وهو الأقرب بالمراد فقد خرج بقوله "حقيقتين
" فلا حاجة للاختلاف"20.

*الاعتراض الثالث: على قوله "وضعا أولا إحتراز عن الحقيقة والمجاز"21، قال القرافي : "قلنا لا نُسلم أن المجاز فيه وضع ثان حتى يُحترز عنه بالوضع الأول، -وبرهانه- سلّمنا أن فيه وضعاً، لكن الوضع له ثلاث معان: *جعلُ اللفظ دليلاً على المعنى، وهو وضع اللغات وعليه استعمال اللفظ في المعنى، وهو وضع الحقائق العرفية والشّرعية، فإنّ أهل العرف لم يجتمعوا في صعيد واحد حتى اتفقوا على جعل اللفظ لذلك المعنى. *بل استعمل هذا وهذا حتى كثر الاستعمال، واشتهر اللفظ في تلك الحقيقة فهذا معنى آخر من الوضع. و*القسم الثالث أصل الاستعمال ولو مرة واحدة، فإذا سمع من العرب التجوز مرة واحدة باعتبار المشابهة، كان مجاز التشبيه موضوعاً والوضع في هذا الباب مُفسّراً بأصل الاستعمال، وإذا كان لفظ الاستعمال مشتركات بين معان ثلاثة"22.

*الاعتراض الرابع: فقوله في أصل الحدّ: "هو اللفظ الموضوع"23. قال القرافي: "إن أراد المعاني الثلاث، فهذا لا يُحسن في الحدّ، إمّا لأنّ المشترك لا يجوز استعماله في جميع مفهوماته، وإن أراد الوضع الذي هو الجعل فقط، وهو الظاهر"24.

*الاعتراض الخامس: على قوله "من حيث هو كذلك إحترازاً عن المتواطئ، فإنّه يتناول المختلفات"25، قال القرافي : "لا نُسلم أن اللفظ يتناول المختلفات، ولا يدلّ عليها البتة، فإنّ

القاعدة أنّ الدّال على أعمّ غير دال على الأخصّ، فلفظ الحيوان غير الدّال على الإنسان البتة فلا يتناوله، لأنّ التّناول هو الدّلالة²⁶، ثمّ تنزلاً في المناقشة يُسلّم القرافي قيد الرّازي المذكور القاضي بالحيثية المذكورة في الحدّ التي تُبعد المُختلفات من حيث الماهية، لكنّ التي تندرج تحت مفهوم ومعنى مشترك وهو المتواطئ، الذي لا يصلح إلا لحقيقة واحدة، فهنا يصحّ القيد لئلا يقع الخلط بين المفهومين، (أي المشترك والمتواطئ).

بيد أنّ القرافي يردّه أيضاً لكون أنّ قيد الرّازي الذي أضافه، وهو "الموضوع لحقيقتين" غير كافٍ لخروج المتواطئ من الحدّ، إذن فلا داعي لذكر الحيثية في التعريف، وهنا يقول القرافي مبيناً ذلك: "سلّمنا أنّه يتناول المُختلفات، لكنّه خرج بقوله "الموضوع لحقيقتين"، لأنّ المتواطئ لم يوضع إلّا للمشارك (في المفهوم) وهو حقيقة واحدة"²⁷، وسار على نفس اعتراضات القرافي شارح المحصول شمس الدّين الأصفهاني، حيث وافقه في إيراداته على المحترّازات التي ذكرها الرّازي قيوداً للتعريف، وخلصَ لتحديد مفهوم المشترك بأنّه "هو الموضوع لكلّ واحدةٍ واحدةٍ من الحقيقتين فصاعداً وضعا مستمراً"²⁸، وهنا نلاحظ إهمال ذكر قيد الوضع الأوّل الذي ذكره القرافي والرّازي. ونشير إلى أنّ القرافي قد تنبّه إلى قضية مهمّة، وهي أنّه إذا اشتهر المجاز

والحقيقة وعُدم التّعين فيمن وُضع له ابتداءً، فلا سبيل للاحتراز بقيد ابتدائية الوضع الذي ذكره الرّازي وغيره، حيث نقل عن النّقشواني قوله: "إذا اشتهر المجاز حتّى يساوي الحقيقة، ولم يُعلم ذلك يتعيّن أن يُقال: هو مشترك في أحدهما، مع أنّ الوضع في هذا المشترك لم يكتف فيه بالأوّل فخرج عن حدّه"29، فضرورة بحسب عدم التّعين من أهل اللسان لتلك اللّغة أسبقية الوضع عند اشتهار كلاً من الحقيقة والمجاز على السّواء، يُسقط إضافة قيد "وضعا أوّلاً".

أضاف القرافي في هذا الصّدّد عن النّقشواني: "إذا استعمل أهل العرف اللفظ في معنيين مختلفين، حتّى ينتج الوضع الأوّل ولم يُعلم ذلك، فإنّا نعدّ ذلك مشتركاً مع أنّ الوضع ليس أوّلاً"، إلّا أنّه خولف في ذلك باعتبار أنّ المجاز والمنقول وُضع لكلّ واحد منهم فلا إعتراض، أجاب شارح التّنقيح الشّوشاوي: "بأنّه لا يدخل في الحدّ [الاعتراض بالمنقول والمجاز]، لأنّ الوضع الأوّل في المعنى الأوّل باطل بالوضع الثّاني، فلا عبرة فيه بالوضع الأوّل لإبطاله"30، بمعنى أنّ المنقول أو المجاز انتقل اللفظ فيهما بوساطة الاستعمال من وضع أوّل وغادره إلى وضع آخر تماماً، وبهذا تُصبح دلالة الوضع الأوّل غير سائغة وتؤول إلى البطلان، بسبب الهجران وعدم التّوظيف التّخاطبي [التّداولي] في العملية التّواصلية بين مستعملي اللّغة العربية،

كقولنا مثلاً "جعفر" للنَّهر الصغير إنتقل هذا المدلول الوضعي إلى مدلول آخر، وهو لقب على العَلَمية، وهو ما أكَّد عليه القراني في باب تعارض مقتضيات الألفاظ من شرح التنقيح، قائلاً: "والثَّقل يحتاج إلى إِتِّفاق على إِبْطال إنْشاء وضع بعد وضع"³¹.

تعريف القراني للمشارك اللفظي: لقد عرّف القراني المشترك اللفظي بأنّه "الموضوع لحقيقتين فأكثر باعتبار واضح واحد ظاهراً، فقولنا "لحقيقتين" إحترازاً عن الموضوع لمعنى واحد، وقولنا "فأكثر" ليدخل الذي وُضع لثلاث فأكثر، وقولنا "باعتبار وضع واحد" إحترازاً عن الموضوع لمعنيين في أحدهما بوضع العرف والآخر بوضع اللغة، وقولنا "ظاهراً" إحترازاً من أيخفى علينا وضعه لأحدهما بالعرف والآخر باللغة ونحن لا نشعر³². نخلص في الأخير أنّ حدّ اللفظ المشترك عند القراني، هو وليد تلك العلاقات النّاجمة عن بعض صور النّسب التي تقتضيها أحوال تلك العلاقات، ومن جملتها المشترك اللفظي، بتوظيف آلية الملاحظة بدقّة الاعتبار التي تنطلق من ابتداء الوضع وتغاير المفاهيم ووحدة تعارف الاستعمال لدى أهل اللغة الواحدة، من خلال ما سبق تتكشف الجهود المبذولة لعلماء الأصول في تحديدها والتفريق بينها وبين غيرها من النّسب الأخرى، بضبط ووضع قوانين صارمة تُبين حدودها،

لتنأى بالخطاب الشرعي عن ملابسات الغموض الدلالي المغيث
لتحديد مقاصد الشارع، الذي يؤدّيه الدليل اللغوي بوصفه أداة
مهمة في الإبلاغ بين مستعملي اللغة المتواضع عليها.

وقوع المشترك اللفظي وعدمه عند القرافي: نلاحظ أنّ
الأصوليين قد اختلفوا في إثبات المشترك اللفظي أو عدمه
إختلافاً واسعاً، وأثارت هذه المسألة جدلاً كبيراً بينهم حول
إيقاعه وجوازه، وحاصل المذاهب فيه، أنّه هل هو واجب أم
لا؟ وإذا كان واجباً، فهل هو ممتنع أو ممكن؟ وإذا سلّمنا
وإمكانه، فهل هو واقع أم لا؟ فهذه خلاصة الأقوال في وقوع
المشترك يقضي تحديدها القسمة العقلية التي لا تخرج عن
الأحوال المذكورة وسنحاول أن نستقصي مذاهبهم فيه
ونصحبها بآراء القرافي عنها. *فذهب اللغويون: "كالأبهري
وأبو زيد البلخي وثعلب إلى جوازه (أي عقلاً) دون وقوعه، وما
سُمع من ذلك فمحمول على أنّه إمّا متواطئ أو حقيقة ومجاز،
فلفظ "القرء" موضوع للقدر المشترك بين الطّهر والحيض وهو
الجمع (...). وذهب بعض الظّاهرية (نسب القول لأبي داود
الظّاهري) إلى منع وقوعه في القرءان" 33 دون اللغة.

وبعضهم خصّه: في عدم وجوده في الأضداد دون غيره من
المعاني كما "نقل عبد الجبار عن جماعة من متأخري زمانه" 34،
وهو الظّاهر من قول فخر الدين الرّازي: "لا يجوز أن يكون

اللفظ مشتركاً بين عدم الشيء وثبوته³⁵، لأنه يُفْضِي إلى العبث ويخلو من الفائدة وتابعه في ذلك شمس الدين الأصفهاني، إذ يقول "الدليل الذي ذكرناه ينفي كون اللفظ مشتركاً بين النقيضين، سواء كان ذلك بوضع واضح واحد أو بوضع واضعين³⁶، راداً في ذلك على سراج الدين الأرموي الذي اعتبر رأي الرازي في عدم وقوعه في الضدين بالنسبة إلى واضح واحد لا واضعين لعدم إستشعار كل واحد منهما هذه المفسدة، وهو منطوق كلامه الآتي: "ولقائل أن يقول لا ينفي ما يحصل [أي المشترك اللفظي] من وضع القبيلتين³⁷، وانتصر لهذا الرأي الزركشي موضحاً أنه إذا صدر من واضعين ليس بالضرورة أن يعلم كل واضح مداليل الأوضاع لواضع آخر فلا مكان للقبح والعبث في هذا ويبين بقوله حاصل ما سبق قائلاً: "أنّ العبث بالنسبة إلى فاعلين، لا يلزم من فعل أحدهما علم الآخر به"، والذي سار عليه أغلب العلماء، أنّ الأضداد نوع من المشترك، لأنه مُتَحَصِّل من دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين، لا ضير في "كون هذين المعنيين متضادين أو مختلفين غير متضادتين³⁸، وهو ما جنح إليه السيوطي، إذ اعتبره "نوع من المشترك³⁹، وقرّره القرافي مُتَعَقِّباً فيه كلام الرازي المانع بوجود المشترك اللفظي في الضدين، حيث قال هو: "ممنوع بل يفيد إستحضار السامع ذينك النقيضين، فتفكر في أيهما المراد،

وقبل ذلك كان غافلا عن ذينك النقيضين، فإنه من لوازم الإنسان أن يكون كلّ نقيضين حاصلين في باله"40، وهذا الاتجاه يردّه قول الرازي نفسه، الذي عدّ الكلام مفيدا للمعاني المركبة وألفاظها كذلك دون المفردة، ومن هذه الحيثية علّل القرافي فساد رأي الرازي السابق: ف" كيف يمكن أن يقال للمشارك بين النفي والإثبات: يفيد التردد بينهما، فإنه تصديق والمفرد لا يفيد التصديق، ولو كان مُعينا لا مشتركا، نعم اللفظ يفيد بذكر مسمّاه، فإن كان مُتعيّنا عرفناه أنّه المراد، أو مشتركا تردّدنا في مراده لشمول صلاحية اللفظ، وعدم التّعيين، وهو غير التّردد في ثبوت المسمّى وانتفائه(...)41، أي لا يصح إطلاق التردد في تحصيل مسمّى اللفظ سواء أكان متعينا أو مشتركا فلا يخرج عن تحصيل المراد منه فبالتعيين يعرف المراد وبالاشتراك يصلح اللفظ لمعاني مشتركة إذن فلا وجه للتردد في تحصيل المعنى من ثبوته وعدمه، وأضاف القرافي أنّ التردد إنما وقوعه لا يصح بهذا الاعتبار في المفرد لكونه تصور وما أورده الرازي سبيله التصديقات أي المركبات الإسنادية التي يصح الحكم عليها سلبا أو إيجابا بمعنى نفيا أو إثباتا، وهذا هو وجه تعليل القرافي كلام الرازي بالفساد.

ومذهب: آخر يرى أنّها لا تقع في لغة واحدة وجوازه في لغتين، وهو ماحكاه الصّفّار البطليوسي في شرح سيبويه42،

وظاهر كلام ابن دُرُسْتَوِيه يُعَيِّن هذا الاختيار إذ قال: "...)(... وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب. وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد، للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعميةً وتغطيةً، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل (...)(... وإثما يجيء في لغتين متباينتين" 43. وهنا لابد أن ننبه أن ما ذكره هنا خلاف ما هو شائع عنه في كتب الأصول، بأنه يمنع مطلقاً، ففي هذا يتضح أنه لا يراه في اللغة الواحدة وما وقع منه فهو في حكم النادر، "فالذي يمكن رصده بوضوح من الكلام السابق أن الإلباس الذي يسببه اللفظ المشترك في النص أو الخطاب، هو الذي يقف وراء رفض وقوعه فيهما. ذلك بأن "وظيفة اللغة الأساسية عند من يذهب إلى هذا الرأي، إنما هي الإبانة عن المعاني" 44.

ومذهب: يراه ممتنع الوقوع و"ذلك لأنه مغلّ بفهم المراد الذي هو مقصود الواضع فوقّوعه يقتضي المفسدة" 45، وهذا راجع إلى الحُسن والقُبْح العقليّين عند المعتزلة، اللّذين يَتَجُّ عنهما عدم تنزيه الباري سبحانه من العبث، وهو في حقّه قبيح. وعليه وجب صيانة كلام المولى منه، إلّا أنّه ردّ هذا التّوجيه (الأمدي) بأنّ المشترك، كما في مذهب الشّافعي وغيره" (...)(... من أنواع العموم والعام غير ممتنع في كلام الله تعالى (...)(... 46. ولقد

نُوقِشَ هذا الرَّأْيُ بِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُشْتَرَكَ لَا يَفِيدُ مَعْنَى مَعِينًا مَّا يُؤْدِي إِلَى الْإِبْهَامِ، وَهَذَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ، "وَلَكِنْ لَا يُوْجِبُ إِمْتِنَاعُهُ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَجْنَاسِ كَذَلِكَ لَا تَفِيدُ مَعْنَى مَعِينًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْكَلِّيِّ وَالذَّالِّ عَلَى الْكَلِّيِّ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجَزْئِيِّ الْمَعْيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا بِامْتِنَاعِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ" 47، وَذَلِكَ مِثْلًا لَوْ اسْتَعْمَلْنَا لَفْظَةَ "أَسَدٌ" بِاعْتِبَارِهَا إِسْمَ جِنْسٍ، فَهِيَ لَا تَحِيلُ عَلَى أَسَدٍ بَعِينِهِ بَلْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا كُلُّ تَعْيِينٍ أَشِيرَ إِلَيْهِ مِنْ أَفْرَادِهِ فِي الْخَارِجِ عَلَى خِلَافِ عِلْمِ الْجِنْسِ، الَّذِي يُعَدُّ مِنَ الْجَزْئِيَّاتِ، كَمَا لَوْ أَطْلَقْنَا لَفْظَ "أَسَدٌ" عَلَى مَسْمًى مُعَيَّنٍ بِقَرِينَةٍ الْإِشَارَةِ مِثْلًا دُونَ سَائِرِ الْأَسْوَدِ.

وَمَذْهَبُ: نَفَى وَقَوْعِهِ فِي الْقُرْءَانِ وَالْحَدِيثِ دُونَ سَوَاهُمَا، مِنْهُمْ تَقِي الدِّينَ السَّبْكِيُّ الْقَائِلُ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وَقَوْعِهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ، هُوَ الْمَانِعُ مِنْ وَقَوْعِهِ فِي كَلَامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" 48، وَوَجْهُ اسْتِدْلَالِهِمْ كَمَا نَقَلَهُ جَلَالُ الدِّينِ الْحَلِّيُّ أَنَّهُ "لَوْ وَقَعَ فِي الْقُرْءَانِ لَوَقَعَ إِمَّا مَبِينًا، فَيَطُولُ بَلَا فَائِدَةٍ، أَوْ غَيْرَ مَبِينٍ فَلَا يَفِيدُ، وَالْقُرْءَانُ يُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَمَنْ نَفَى وَقَوْعَهُ فِي الْحَدِيثِ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ" 49. وَأُجِيبُ "بِأَنَّهُ وَقَعَ فِيهِمَا غَيْرُ مُبِينٍ وَيَفِيدُ إِرَادَةَ أَحَدٍ مَعْنِيَهُ مِثْلًا الَّذِي سَيُيِّنُ، وَذَلِكَ كَافٍ فِي الْإِرَادَةِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ الثَّوَابُ أَوْ الْعِقَابُ بِالْعَزْمِ عَلَى الطَّاعَةِ أَوْ الْعَصْيَانِ بَعْدَ الْبَيَانِ" 50، أَوْ "قَدْ يَقَالُ لَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ

المتشابه ووقوعه في القرآن غير منكر⁵¹، وبعضهم أجاز وقوعه في القرآن والحديث، وهو ما صحّحه كلّ من المحقّق السّعد التّفتازاني والسّيد الشّريف الجرجاني وعضد الملة الإيجي ونُقِلَ عن هذا الأخير قوله: "والأصحّ أنّه وقع لنا قوله تعالى "ثلاثة قروء" وقوله تعالى "والليل إذا عسعس"، وهو مشترك بين أقبل وأدبر (...)"⁵²، ونقل أيضا تصحيحه السيوطي⁵³ وابن النّجار واختاره، قائلا: "واللفظ المشترك فيه واقع لغة، أي في اللغة عند أصحابنا [أي الحنابلة] والشّافعية والحنفية والأكثر من طوائف العلماء في الأسماء (...)، كالعين في الباصرة والجارية والدّهَب (...)، وفي الأفعال كعَسَعَس (...)، وفي الحروف كالباء للتّبْعِيض وبيان الجنس والاستعانة (...)، وعلى الصّحيح، وهو كون المشترك واقعا في اللغة"⁵⁴.

ومذهب: رأى وجوبه جائزا عقلا وواقعا، فلا يمتنع العقل كذلك، وهو مذهب جمع من الأصوليين ونُقِلَ عنهم دون نسبته إلى أحد منهم، وحبّتهم في ذلك كما قرّرها الرّازي والآمدي: - أوّلا : "بأنّ الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية والمتناهي إذا وُزِعَ على غير المتناهي لزم الاشتراك. - ثانيا: أنّ الألفاظ العامّة كالوجود والشّيء، لا بدّ منها في اللّغات، ثمّ قد ثبت أنّ الوجود كلّ شيء نفس ماهيته، فيكون كلّ شيء مخالفا لوجود الآخر، فيكون قول "موجود" مقولا عليها بالاشتراك"⁵⁵.

أجوبة القرافي على إستدلالات القائلين بوجوب الوقوع:
يظهر أنّ القرافي لم يستسغ هذه الحجج ومن قبله الرازي على
إعتبار الاشتراك واجب الوقوع، فردّ هذا الرّأي بأنّه " إنطلاقاً
من مبدأ أنّه لا أن يكون لكلّ لفظ معنى، لأنّ الألفاظ والمعاني
سواء في التّناهي وعدمه وأنّ ما لا يتناهى له تفسيران: ما لانهاية
له كمعلومات الله تعالى، وما له نهاية لكن لا يجب الوقوف
عندها كنعيم الجنة [...] "56، ثمّ أبطل قولهم أيضاً القاضي بأنّ
الألفاظ العامة كالوجود والشيء، "فيكون لفظ "وجود" مقولاً
عليهما بالاشتراك"57، أي أنّنا إذا قلنا هذا الحجر موجود وهذا
البناء موجود وهذا الإنسان موجود، إلّا أنّه تختلف هنا ماهيات
الأشياء المذكورة ضرورة فلفظ "وجود" هنا مختلف عن الآخر
وهكذا دواليك، فيكون لفظ "وجود" مقولاً بالاشتراك، وهذا
أيضاً لم يرتضيه القرافي وعدّه غير صحيح. قال : "فإنّ معنى
قولنا الوجود نفس الموجود أنّه ليس زائداً عليه في الخارج، بل
أمر يعتبره الدّهن كما قلنا :الخلق نفس المخلوق، بمعنى أنّه أمر
ذهني لا خارجي، فهو في الحقيقة متواطئ باعتبار ذلك الأمر
الدّهني لا مشترك ويؤكد ذلك أنّه يُطلق على ما لا يتناهى من
الموجودات، والمشارك لا تكون مسمّياته غير متناهية"58.

فنخلص في الأخير أنّه لا سبيل لنا في تحديد المعنى المقصود
من اللفظ المشترك اللفظي سوى وضعه في سياق الاستعمال

دون رؤيته في قلبه الوضعي، الذي ينأى بنا عن الوضوح ويؤول بنا إلى الغموض والإبهام نتيجة التعدد الدلالي، والاستعمال نعني به تعدد التوظيف في إطار تداوله تحت التجوز البياني المجازي والاستعاري وهكذا، وتدفعه والحالة هذه- التطورات المختلفة التي تكاد تكون ركنا ركينا، في تعدد مسميات المشترك اللفظي، وهذا ما يسميه اللغويون بالتطور الدلالي، لأسباب تقتضيها ظروف مختلفة تصاحب حياة البشر، فتكون إجتماعية أو فكرية أو سياسية وهكذا، ومن خلال ما رأيناه من نظرة الأصوليين للمشارك اللفظي، نلاحظ هذه الأهمية التي يكتسيها من خلال معالجته في إطار تحصيل معاني الخطاب الشرعي، وما ذلك سوى للحفاظ على فهم ألفاظ الشارع، دون الوقوع في محذور الغلط في تلقي الخطاب الشرعي وإدراكه.

إحالات

1. الكتاب. سيويه. تح عبد السلام هارون. القاهرة. الخانجي ط5 سنة 2014.. 1/24.
2. الخصائص. ابن جني. تح محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط4. 2011. ج2/ص95.
3. أثر الدلالات اللغوية في تفسير الطاهر ابن عاشور. مشرف بن أحمد جمعان الزهراني. رسالة دكتوراه. طبع بجامعة أم القرى (1427هـ/ 1426هـ) ص239.

4. التصور اللغوي عند الأصوليين. السيد أحمد عبد الغفار. مصر دار المعرفة الجامعية 1996 ص101
5. كلام العرب من قضايا اللغة العربية. حسن ظاظا. ص117. نقلا عن البحث الدلالي عند الأصوليين. خالد عبود حمودي. وزينة جليل عبد. بغداد. ط1 2008. ص363
6. مقاييس اللغة. ابن فارس. تح عبد السلام هارون. دار الفكر. د. ط. ت. 3/ 265 مادة (شرك).
7. لسان العرب. بيروت. دار صادر. ط1. ج2/ ص333 مادة (شرك).
8. تاج العروس. الزبيدي. ج29/ ص228. طبعة الكويت. مادة (شرك).
9. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. علي زوين. بغداد. 1986. ص137.
10. دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين دراسة منهجية تحليلية. محمود توفيق محمد سعد. دار وهبة. مصر. ط1. 2009. ص518-519.
11. مقاصد الفلاسفة. أبو حامد الغزالي. تح محمود بيجو. دمشق. مطبعة الضباح. ط1. 2000. ص17.
12. الإبهاج في شرح المنهاج. تقي الدين السبكي وولده تاج الدين السبكي. تح شعبان محمد إسماعيل. لبنان. دار ابن حزم. ط1. 2004. 1/ 421.
13. المزهر. السيوطي. تح إبراهيم أبو الفضل وآخرين. بيروت. دار الجيل. د. ط. ت. 1/ 369.
14. المحلي في شرحه على جمع الجوامع ومحشّيه حسن العطار. 1/ 385. والبيضاوي كما في الإبهاج. 1/ 421، وتابعه الإسنوي. 1/ 237، والشوكاني في إرشاد الفحول. دار المعرفة لبنان د. ت. ص17.

15. مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين. عبد الحميد العلمي ص 53.
16. المحصول في علم الأصول. الرازي. تح طه جابر علواني. لبنان. مؤسسة الرسالة. د.ت. 1/ 229.
17. المحصول. الرازي. 1/ 229.
18. نفائس الأصول في شرح المحصول. شهاب الدين القرافي. بيروت. دار العصرية. ج 2/ ص 744.
19. المحصول. الرازي. ج 2/ ص 229.
20. نفائس الأصول. القرافي. ج 2/ ص 744.
21. المحصول. الرازي. 1/ 229.
22. نفائس الأصول. القرافي. ج 2/ ص 744.
23. المحصول. الرازي. 1/ 229.
24. نفائس الأصول. القرافي. ج 2/ ص 745.
25. المحصول. الرازي. 1/ 229.
26. نفائس الأصول. القرافي. ج 2/ ص 745.
27. نفائس الأصول. القرافي. ج 2/ ص 746.
28. الكاشف على المحصول في شرح المحصول. الأصفهاني. لبنان. دار الكتب العلمية. ج 2/ ص 132.
29. نفائس الأصول. القرافي. ج 2/ ص 746.
30. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب الشوشاوي تحق دار الأوقاف الإسلامية المغرب. 1/ 189.
31. شرح التنقيح شهاب الدين القرافي دار الفكر لبنان دت ص 100.
32. نفائس الأصول. ج 2/ ص 747.

33. شرح حلولو على التنقيح / التوضيح في شرح التنقيح أبي العباس أحمد الزليطي المالكي المشهور بحلولو (898هـ) رسالة ماجستير. جامعة أم القرى. بلقاسم بن ذاكرون محمد الزبيدي ق2. ج2 السنة الجامعية 2004. ص100. وأيضا البحر المحيط. 1/ 488.
34. البحر المحيط في أصول الفقه الزركشي دار الكتب العلمية لبنان ج1 488.
35. المحصول الرازي. 1/ 277.
36. الكاشف على المحصول. ج2/ ص149.
37. التحصيل من المحصول. الأرموي. تح عبد الحميد علي بوزنيد. الرسالة. دمشق. ط1/ 1988. 1/ 213.
38. البحث الدلالي عند الأصوليين. خالد عبود حمودي وزينة جليل عبد ص372.
39. المزهر. 1/ 387.
40. نفائس الأصول 21 ص754.
41. نفائس الأصول. ج2/ ص755.
42. البحر المحيط. 1/ 488.
43. تصحيح الفصيح وشرحه. ابن دُرستويه. تحق محمد بدوي المختون. القاهرة سنة 1998 ص71.
44. الاحتمالات اللغوية المخلفة بالقطع وتعارضهما عند الأصوليين. كيان أحمد حازم يحيى. دار المدار الإسلامي ليبيا ط1 سنة 2013 ص212.
45. المباحث اللغوية وأثرها في أصول الفقه. نشأت علي محمود عبد الرحمان. مكتبة الثقافة الدينية القاهرة. ط2 سنة 2007. ص96. أيضا شرح المحلي على جمع الجوامع. 1/ 384.

46. إحكام الإحكام سيف الدين الآمدي في أصول الأحكام. مطبعة المعارف مصر سنة 1914. 1/ 29.
47. أصول الفقه محمد زهير أبو النور المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة ط1 سنة 2010. ج2/ ص37.
48. الإبهاج في شرح المنهاج السبكي وولده. 1/ 428
49. شرح جمع الجوامع جلال الدين المحلي دار الفكر. ج1/ ص385.
50. شرح جمع الجوامع جلال الدين المحلي. ج1/ ص386.
51. حاشية العطار على جمع الجوامع. بهامش شرح المحلي. دار الفكر. ج1/ ص386.
52. شرح مختصر الأصلي. الإيجي. تح محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية طج1/ ص2004. ج1/ ص492.
53. المزهري. ج1/ ص369.
54. شرح الكوكب المنير. ابن النجار. تحق محمد الزحيلي ونذير حماد. دار وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية سنة 1993. ج1/ ص139.
55. المحصول. ج1/ ص262. والإحكام في أصول الأحكام سيف الدين الآمدي. ج1/ ص24.
56. نفائس الأصول. ج2/ ص747.
57. نفسه. ج2/ ص747.
58. نفائس الأصول. ج2/ ص747.